النتائج والآثار المترتبة على سياسات الخصخصة في موريتانيا

الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي(*)

مقدمة:

ينظر بعض الاقتصاديين إلى الخصخصة كإحدى سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق التنمية واستمرارها، وقد ظهرت الدعوة إلى الخصخصة في إطار تحول إستراتجية التنمية من النموذج الشمولي المخطط إلى النموذج الحر الذي يعتمد على آلية السوق، ويعود السبب في هذا التحول إلى النتائج التي حققها النموذج الشمولي المخطط والتي لم تكن بالمستوى المطلوب، وإن كان قد حقق بعض المكاسب، وبخاصة في مجال البنية الأساسية وإقامة بعض الصناعات التحويلية، وتحسين مستوى المعيشة، على أن نطاق القطاع العام قد اتسع بدرجة أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص، وتضييق الخناق عليه في بعض الأحيان، وتهميشه في أحيان أخرى. ونتيجة لتراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور اختلالات في الاقتصاد الوطني، بدأت الدعوة إلى التصحيح وإعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق.

وكان لا بد من إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وانطلاقًا من هذه التحولات بدأت موريتانيا برنامجًا تصحيحيًا يهدف

(*) أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم التسيير - كلية العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة نواكشوط - موريتانيا.

إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الموريتاني، وكان من أبرز تلك السياسات سياسة الخصخصة التي تهدف إلى التغلب على الاختلالات التي أحدثها القطاع العام، وفي هذا البحث سوف يتم التطرق إلى أهم معالم التجربة الموريتانية في الخصخصة، وما الأبعاد التي خلفتها في الجانبين: الاقتصادي والاجتماعي؟ وانطلاقا من ذلك يمكن طرح أسئلة تهتم بدراسة الآثار التي خلفتها سياسات الخصخصة في موريتانيا على النحو التالي:

- ما التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت تلك السياسات؟
- ما الثمن الذي يدفعه المواطن العادي في سبيل بلوغ تلك الأهداف؟

هذا ما ستتم الإجابة عنه من خلال البحث الذي تم تقسيمه إلى الأجزاء التالية:

- الإطار النظري للبحث.
- تجربة الخصخصة في موريتانيا.
- النتائج والآثار المترتبة على سياسات الخصخصة في موريتانيا.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد الدول العربية

القسم الأول

الإطار النظرى للبحث

أولاً- مفهوم الخصخصة:

يُعرّف البنك الدولي الخصخصة بأنها: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها"[1].

ويمكن تعريفها بأنها: سياسة اقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع الأخير الذي سيتسم بانخفاض البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات[2].

ويتضمن تطبيق الخصخصة الآتي:

- تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص من أجل رفع كفاءتها.

- تنشيط وتوسيع قطاع المنافسة في إنتاج وتسويق كافة السلع والخدمات أو بمعني آخر تحرير السوق من الاحتكارات العامة والخاصة.

- إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة.

- إسناد عملية إنتاج الخدمات للقطاع الخاص لتحقيق انخفاض في التكلفة.

بهذا المفهوم يتضح أن الخصخصة هي: حزمة متكاملة من السياسات التي تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، وتوسيع نطاق المنافسة من أجل الكفاءة.

ثانيًا- أهداف الخصخصة:

تتعدد أهداف الخصخصة وتتنوع بين دولة وأخرى ويمكن ذكر هذه الأهداف في الآتي[٣]:

١- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.

٢- إعادة تحديد دور الدولة للسماح لها بالتركيز على التحكم والانضباط أو الإدارة.

٣- تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة، وذلك في محاولة للوصول إلى ضوابط مالية واستقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي.

٤ - تعبئة الموارد المحلية للتنمية.

٥ - تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة، وذلك لتمويل قطاعات أخرى مثل التعليم.

٦ - خلق أو إنشاء استثمار جديد متضمنا الاستثمار الأجنبي الخاص.

٧- تعبئة الموارد المحلية للتنمية.

٨ - توسيع قاعدة الملكية، والحصول على أكبر إيراد ممكن من أصول الدولة ومن الطبيعي أن يوجه هذا الهدف إلى اتباع الطرق التي تؤدي إلى تحقيق أقصى سعر للبيع[٤].

وتتشابه أهداف الخصخصة بصورة أو بأخرى في الدول المختلفة، ولكنها في النهاية تندرج تقريبًا تحت الأهداف سالفة الذكر، فعلى سبيل المثال لا للحصر استهدفت برامج الخصخصة **في تركيا** التالي[٥]:

- حصر دور الدولة في البنيان الاقتصادي في مجالات معينة مثل: الصحة، والتعليم الأساسي، والضمان الاجتماعي، والأمن القومي والاستثمار في مشروعات البنية الأساسية الضخمة، وتقديم إطار قانوني جديد لبيئة الأعمال.

- تشجيع المنافسة في البنيان الاقتصادي.
- تخفيف العبء المالي للمشروعات الاقتصادية على ميزانية الدولة.
- توسيع وتقوية أسواق المال عن طريق توسيع قاعدة الملكية.
- التوزيع الكفء للموارد.

وفي دول أخرى مثل المملكة المتحدة، كانت أهداف الخصخصة هي:
- تعزيز الكفاءة.
- توسيع قاعدة الملكية .

أما في غانا فقد جاءت الخصخصة لتخفيف حجم المشروعات المملوكة للدولة، ومن ثم يمكن للدولة أن تكون قادرة على أداء جيد للأعمال الحكومية ولتهيئة بيئة ملائمة لعمل القطاع الخاص.

وهناك قضايا متعددة يكون لها أثر في القرار الذي يتخذه بلد ما بنقل ملكية مشروعات معينة إلى القطاع الخاص، وربما يرى كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية التي تواجه عبئًا باهظًا للديون أن نقل الملكية العامة للقطاع الخاص طريق سريع نسبيًا لخفض الدين العام بالتخلص من المشروعات التي تحقق خسائر، وقد استخدم نقل الملكية العامة للقطاع الخاص لكي يتيح فرصة الوصول إلى التمويل المتاح للقطاع الخاص.

كما أن أصحاب الملكيات الخاصة قد يمدون معاملاتهم إلى أسواق جديدة، وإذا أمكن جعل بيع أصول القطاع العام جذابًا بالنسبة لصغار المستثمرين فإن ذلك سيوسع قاعدة ملكية الأسهم وقد يحفز تطوير أسواق رأس المال المحلية[٦].

وفي مصر يهدف برنامج الخصخصة إلى توسيع قاعدة ملكية وإعادة الهيكلة وتحفيز العاملين والإدارة، حيث تركز سياسة الحكومة على عدة نقاط من أهمها[٧]:

- تحديد طاقات قطاع الأعمال العام.

- تدوير الاستثمارات لإصلاح مسار الشركات المتعثرة.

- سداد الديون المتراكمة وتحسين الإنتاج للتصدير.

- عدم الإضرار بمصالح العمال بسبب سياسة الإصلاح.

- الأولوية عند زيادة رأس المال أو الاكتتاب للمصريين، ومن الناحية العملية تنصرف رغبة راسمي السياسة إلى تحقيق طائفة عريضة من الأهداف الأساسية التي قد تتفق أو لا تتفق مع تعظيم الكفاءة، وتشمل هذه الأهداف: خصخصة الاقتصاد في أقصر وقت ممكن، وتحقيق الحد الأقصى من حصيلة الخصخصة، واختيار المستثمرين المناسبين، والحفاظ على العمالة والحصول على ضمانات للاستثمار، ولتحقيق هذه الأهداف الخمسة جميعا ألا وهي: السرعة والحصيلة والملكية والعمالة والاستثمار الجديد فإن عدد الأدوات المستغلة يجب أن يساوي عدد الأهداف التي تتوخاها السياسات، وواضح أنه ليس في الوسع تحقيق الأهداف جميعًا في آن واحد[٨].

وفي هذه الحالة لا بد من المفاضلات والحلول الوسط، من ذلك مثلاً: أنه متى اتخذت قرارات متعلقة بخصخصة عدد من المشروعات المملوكة للدولة بأسرع ما يمكن، فإن أي قيود تفرض على الأهداف الأربعة الأخرى ستؤدي إلى إبطاء عملية الخصخصة، وتحد من النطاق الفعلي للمكاسب في الكفاءة.

ثالثا- أساليب الخصخصة:

تتميز الخصخصة بسمة هامة وهي: إمكانية تطبيقها من خلال أساليب متنوعة تسعى جميعها إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص داخل الاقتصاد القومي[٩]، وبصفة عامة يمكن إنجاز الخصخصة بعدد من الأساليب طبقا لمفهوم الخصخصة والأهداف المرجوة منها، فبالنسبة لنقل الملكية أو بيع أصول المشروعات المملوكة للدولة: فإنه يمكن أن يتم بالبيع المباشر لمستثمر استراتيجي، أو طرح أسهم المنشأة العامة (كاملة أو جزءًا منها في بورصة الأوراق المالية، أو البيع بالمزاد العلني، أو بيع أسهم المنشأة جزئيًا أو كليًا) إلى

العاملين فيها، وأيًا كانت الطريقة المستخدمة في الخصخصة فإن بيع ٥١٪ على الأقل من أصول المشروعات المملوكة للدولة يعد خصخصة، وهناك أيضًا الخصخصة التلقائية: ويتمثل هذا النوع من الخصخصة في تشجيع القطاع الخاص أفرادًا ومؤسسات ودعمه بشكل يؤهله لزيادة نشاطه في الاقتصاد الوطني، على ألا تؤثر هذه العملية في وضعية الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام، ويعتمد هذا الأسلوب أساسًا على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع المبادرات لأفراد ومؤسسات القطاع الخاص مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع وذلك بإطلاق قوي السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والإنتاج في مؤسساته المختلفة، ويلاحظ أن تنفيذ هذه المتطلبات يتطلب عمومًا فترة زمنية طويلة، وبالذات ما يكفي من الزمن لقيام جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتعديل خططها المتعلقة بالادخار والاستثمار استنادًا إلى متطلبات عملية الخصخصة التلقائية[١٠].

وهناك عدة وسائل يمكن من خلالها إنجاز الخصخصة نذكر أهمها فيما يلي[١١]:

١ - أسلوب البيع المباشر للأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص: وهو بيع مباشر للأصول العامة، ويعد أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا لما يتميز به من توفير عوائد ضخمة للدولة في الأجل القصير، وقد يتم ذلك بالبيع لخمسة أنواع من المستثمرين:

- النوع الأول: يمكن بيع الشركات أو المشروع إلى مشتر واحد وهي إحدى الوسائل المتبعة بكثرة في الدول الاشتراكية السابقة، وغالبًا ما تسفر الصفقة عن شركة مشتركة.

- النوع الثاني: وهو المتبع بكثرة في الغرب وهو عرض أسهم الشركة المملوكة للدولة للبيع في أسواق رأس المال للجمهور، وهذه الوسيلة اتبعتها بريطانيا لبيع كبرى شركاتها.

- النوع الثالث: ويتم البيع عن طريق عرض المؤسسة لفريق من المديرين والمشرفين على إدارتها.

- النوع الرابع: عرض المؤسسة للبيع إلى جميع العاملين بها.

- النوع الخامس: احتمال بيع الشركة أو الأصول المملوكة للمستفيدين بها من عملاء أو مستخدمين، فمثلاً: بالإمكان بيع الأرض الزراعية المملوكة للدولة للفلاحين أو المزارعين أو المستأجرين.

٢ - **الإحلال التدريجي للقطاع الخاص محل الدولة:** وفي هذه الإستراتجية يتم إحلال القطاع الخاص تدريجيًا محل القطاع العام.

ويتم ذلك أيضًا في حالة عجز الدولة عن تحمل الكلفة التي يتطلبها المشروع الملوك أو في حالة الانسحاب الإداري للدولة من مشروع أو مجال ما لتخفيف الأعباء، وأحيانًا يطلق عليه تعبير التسويقية؛ لأنها تؤدي إلى تحقيق مناخ تنافسي من خلال تعرض الشركات التي تمارس أعمالها إلى قوانين السوق ونظمه، والإحلال نوعان:

- النوع الأول: إحلال بسبب العجز، ويأتي عندما تعجز موارد الدولة عن توفير متطلبات محددة من سلع أو خدمات للجمهور، وكثيرًا ما يتقدم القطاع الخاص ليحل محل الحكومة بالتدرج في هذا المجال.

- النوع الثاني: الإحلال الإداري أو الانسحاب، ويعني الانسحاب الإداري من مجال من مجالات الإنتاج أو الخدمات بهدف تخفيف الأعباء وليس بسبب العجز.

٣ - **عقود الإدارة:** يستند هذا الأسلوب إلى فكرة أن الأصول الثابتة من مبان ومعدات لا تحقق ربحًا سوى باستخدامها وليس بامتلاكها فقط دون استخدام، ومن ثم فهذا الأسلوب ينطوي على فكرة فصل الملكية عن الإجارة إذ أنه وفقًا لهذا الأسلوب تظل الملكية العامة قائمة، ولكن تتعاقد الحكومة مع

شركات تستأجر الشركة العامة مقابل مبلغ نقدي وفقا لشروط معينة أو قد تتعاقد الحكومة مع شركة لإدارة الشركة العامة، وتتعهد شركة الإدارة بتحقيق أهداف معينة، وتحصل مقابل هذا الشركة القائمة بالإدارة على مبلغ سنوي[١٢]، ويعد هذا أحد أساليب التخصيصية، وهو يتميز ببقاء ملكية الشركة تحت نطاق الملكية العامة، ولكن تدار الشركة وفقا لأسس القطاع الخاص، كما أنه يعد خطوة هامة لتأهيل الشركة لبيعها للقطاع الخاص بسعر مرتفع بعد أن تحقق أرباحًا مشجعة لإغراء القطاع الخاص لامتلاكها.

٤ ـ **نقل ملكية المنشآت العامة كليًا أو جزئيًا من القطاع العام إلى القطاع الخاص:** وهذا هو ما يطلق عليه التصرفية[١٣] بمعنى تصرف الدولة في ملكية المنشآت العامة، وقد تتم التصرفية ببيع المنشأة إلى القطاع الخاص، وقد تتخذ صورة تحويل المنشأة إلى شركة مساهمة مع بيع جزء من الأسهم إلى القطاع الخاص، واحتفاظ الدولة بجزء من الأسهم.

٥ ـ **نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة:** يقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لمديونيتهم بحصص ملكية في بعض المشروعات التي يتم تخصيصها، وقد تتم هذه المقايضة بصورة مباشرة بين الدائن والمدين أو يمكن أن يتم من خلال طرف ثالث عن طريق قيام الدولة أو البنك الدائن ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم يصل مثلا إلى ٣٥٪ إلى مستثمر، وغالبًا ما يكون شركة متعددة الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمته الاسمية أو بخصم متواضع بالعملة المحلية على أسهم في الدولة المدينة[١٤]. ويتسم هذا الأسلوب بأنه يحقق هدفين هامين في آن واحد، وهما خفض المديونية على الدولة المدينة وبيع جزء من الشركات العامة إلى مستثمرين أجانب، وهو بهذا يوفر مزايا لكل الأطراف في العملية، تستفيد البنوك من التخلص من قروض مشكوك في تحصيلها، ويستفيد المستثمر من الحصول على العملة المحلية أو الأسهم بشروط وبخصم مواتٍ للغاية. أما

الدولة المدينة فهي تستفيد من أسلوب المقايضة بتخفيض مديونيتها الخارجية، مما يساعدها في استعادة جدارتها الائتمانية، بالإضافة إلى بيع جزء من بعض المشروعات العامة المطروحة للتخصيصية لمستثمرين أجانب.

٦ - نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل Build Operat Transfert (BOT):

يحظى هذا النظام بقبول كبير في مجال الخصخصة، بل إنه أصبح أكثر تداولا ومألوفا في العديد من دول العالم، وهو نظام يتسم بالبساطة ويؤدي استخدامه إلى جذب الاستثمارات الخارجية، ويستخدم على نطاق واسع في خصخصة مشروعات البنية الأساسية مثل: محطات المياه، ومحطات الطاقة الكهربائية، ومعالجة الصرف الصحي، والطرق والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ[١٥]. وفي هذا النظام يقوم المستثمرون (محليون أو أجانب) ببناء المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة، ثم يئول إلى الحكومة بعد انقضاء الفترة الزمنية المتفق عليها، والإطار التنظيمي لهذا الأسلوب يشمل ثلاثة جوانب هي: جانب قانوني - وجانب فني - وجانب اقتصادي، وتظهر هذه الجوانب في العقد المبرم بين الحكومة والمستثمرين لتوضيح الإنتاج والتشغيل والأسعار والتوزيع، فمثلا: في حالة محطات الطاقة الكهربائية قد يتم الاتفاق على الإنتاج أو توليد الطاقة الكهربائية من المشروع (الذي تمت خصخصته بهذا النظام) ثم تقوم ببيعها إلى المستهلكين لتتحمل فروق الأسعار (خاصة إذا كانت مدعومة)، وقد يتوقف اختيار الأدوات على عدة عوامل، منها[١٦]: أهداف الحكومة، والظرف المالي للمنشأة المملوكة للدولة، والقدرة على تعبئة موارد القطاع الخاص.

وننتقل فيما يلي إلى الإجراءات التي اتبعتها موريتانيا من أجل خصخصة بعض المشروعات في الجزء الموالي.

القسم الثاني

تجربة الخصخصة في موريتانيا

أ - السياسة العامة للخصخصة في موريتانيا:

لقد ظل القطاع العام في موريتانيا مسيطرًا على الحياة الاقتصادية حتى بدأت الدولة في تحرير هذا القطاع والنهوض به، ونقل بعض مؤسساته إلى القطاع الخاص.

وحرصًا من الحكومة على ضرورة إصلاح قطاع يعاني عجزًا مستمرًا قامت الحكومة الموريتانية بوضع برنامج استهدف تصحيح الاختلالات التي أثرت على توازنات هذا القطاع، ومحاولة النهوض بالمؤسسات التي كانت في وضعية صعبة (الشركة الوطنية للمياه والكهرباء، مؤسسة النقل البحري بنواكشوط، ومكتب البريد والمواصلات)، وعانت معظم المنشآت العامة في موريتانيا من خسائر مالية في النصف الأول من الثمانينيات، حيث مول الجزء الأكبر منها عن طريق زيادة الضرائب ومتأخرات خدمة الدين المستحقة على الحكومة، وبالتالي تراكمت متأخرات الحكومة نظرًا لقلة مخصصات الميزانية لخدمات الكهرباء والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية[٧٧].

وقد ساهم في ضعف المنشآت العامة في موريتانيا:

- ضعف الإدارة.
- سوء التخطيط.
- تضخم حجم العمالة.
- عدم كفاية سياسة التسعير.

ووضع برنامج لإصلاح القطاع العمومي في عام ١٩٨٣، استهدف منع تأسيس أي منشآت عامة، ما لم تكن لذلك مبررات اقتصادية ومراجعة ودراسة

أوضاع المنشآت العامة الموجودة، والخروج بتوصيات حول تصفيتها أو تخصيصها أو إصلاحها، وحدثت عمليات تخصيصية عن طريق البيع للقطاع الخاص، والتعاقد على الإدارة مع الخارج، والتصفية والبيع للمستخدمين في المنشأة، في مجالات: السينما والسكر وقطاعات التوزيع الصيدلي.

وقد قامت الحكومة الموريتانية بإنشاء خلية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وشبه العمومية بوزارة التنمية الاقتصادية (التخطيط سابقا)، وهدف هذه الخلية هو الإشراف على خصخصة المؤسسات العمومية، وتقديم المشورة للحكومة في هذا المجال. وقد قامت الحكومة بالمصادقة على أمر قانوني يحدد النظام الأساسي والإطار القانوني للمؤسسات العمومية، ويحدد علاقاتها بالدولة.

وتم تمويل برنامج إصلاح المؤسسات العمومية من طرف مؤسسة التنمية الدولية بمبلغ مالي قدره (١٦٥) مليون دولار على فترة زمنية تمتد من سنة ١٩٩٠ إلى غاية ١٩٩٢[١٨].

وفيما يخص الإجراءات المتعلقة بالنهوض بالقطاع العام، فبالنسبة للديون المستحقة لبعض المؤسسات العمومية على الدولة تم حصر هذه الديون بالنسبة لخمس مؤسسات عمومية وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٩، ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- الشركة الوطنية للمياه والكهرباء.
- الميناء المستقل في نواكشوط.
- مكتب البريد والمواصلات.
- الخطوط الجوية الموريتانية.
- الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية.

وبعد عملية الحصر تم إجراء تسوية بين المتأخرات المستحقة لكل طرف على الآخرين، وتبين أن الدولة مطالبة بـ ٦٩٨,٢ مليون أوقية، تراكمت هذه الديون نتيجة الاستهلاك المستمر للخدمات المقدمة من طرف مؤسسات القطاع

العام لصالح الحكومة، ووافقت الحكومة على خطة لسداد الديون المستحقة عليها في شهر إبريل ١٩٩٠ بحيث يتم سدادهما على نفقة مشروع برنامج إصلاح المؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار حصل مكتب البريد والمواصلات على مبلغ مالي قدره ١٠٠ مليون أوقية، وتم الحصول على تمويل من الصندوق الفرنسي بمقدار ٢٦ مليون فرنك فرنسي لصالح الشركة الوطنية للمياه والكهرباء، كما استفادت شركة الخطوط الجوية الموريتانية من دعم مالي قدره (٢٠٣) مليون أوقية، أما بقية المؤسسات العمومية الأخرى فقد استفادت من دعم مالي تم الحصول عليه في إطار التعاون القائم بين الحكومة الموريتانية واليابان، وقد مكنت هذه السيولة المالية الكثير من هذه المؤسسات من تفادي أزمة كانت ستؤدي إلى إفلاسها.

وقد استفادت من برنامج إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، المؤسسات التالية[١٩]:

- **الشركة الوطنية للإيراد والتصدير:** تأسست غداة حصول البلاد على استقلالها السياسي، وأنشئت من أجل تموين السوق المحلية بالمواد الأولية الضرورية: (الأرز، الشاي، السكر، القماش...) هذا بالإضافة إلى كونها تحتكر تصدير مادة الصمغ العربي إلى خارج البلاد، وكانت تلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على توفر بعض المواد الأولية الأساسية بأسعار تتناسب مع القوة الشرائية للمواطن. ولكن نتيجة الدعم المستمر الذي تقدمه الدولة لهذه الشركة ونتيجة كذلك لمنافسة القطاع الخاص تم التفكير في إعادة إصلاح الشركة سنة ١٩٩١. وخلال برنامج الإصلاح الذي طبق قامت الشركة بتسريح ١٥٠ عاملا وأغلقت بعض الممثليات التي كانت تابعة لها في داخل البلاد، وألغت الدولة رخصة الاحتكار التي كانت الشركة تتمتع بها، وأصبح الخواص بإمكانهم القيام باستيراد البضائع التي كانت حكرًا على الشركة، كما سمحت لها بنهج سياسة تسيير تمكنها من الدخول في المنافسة مع القطاع الخاص.

- **ميناء نواكشوط المستقل:** أكبر ميناء تجاري في موريتانيا تم تشييده في إطار التعاون الموريتاني الصيني، وبدأ نشاطه سنة ١٩٧٩، وبعد أكثر من عشر سنوات من التسيير العمومي تبين أن نشاط الميناء لا يتناسب مع الاستثمارات التي تنفقها الدولة على تسييره، ومن أجل تدارك الوضع قامت الحكومة بإجراء تعديل على نظام تسيير الميناء، واقتضى ذلك فصل ٢٥٥ عاملاً من عمال الميناء[٢٠].

- **الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك:** تتولى هذه الشركة تسويق الأسماك التي يتم صيدها داخل المياه الإقليمية الوطنية، وهي تقوم بدور الوسيط بين الصيادين وبين المستوردين لمادة الأسماك عبر العالم، وسنة ١٩٩١ تم إشراك القطاع الخاص الموريتاني في تسيير الشركة، حيث أصبح بإمكان رجال الأعمال والمستثمرين في قطاع الصيد الصناعي أن يساهموا في وضع سياسة تسويق الأسماك وتحديد أسعارها، وتتولى الشركة تسويق منتجاتهم والحصول منهم على تعويض مقابل الخدمة التي تقوم بها من أجل بيع محصولهم من مادة السمك، وتم فتح رأس مال الشركة أمام القطاع الخاص.

وكان الإصلاح الذي استهدف القطاع العام يندرج في إطار سياسة الإصلاحات الاقتصادية، فإن التوجه نحو الخصخصة يندرج في نفس السياق، فقد كان التركيز في المرحلة الأولى على إصلاح القطاع العام حتى يتلاءم مع التوجهات الحديثة للاقتصاد الوطني، أما المرحلة الثانية فقد تم التركيز فيها على تنمية القطاع الخاص؛ ليساهم في المجهود التنموي الذي تتولى الحكومة تنفيذه، وقبل الشروع في عملية الخصخصة يتم إخضاع المؤسسة التي يراد تخصيصها لدراسة جدوائية يقوم بها خبير تحت وصاية القطاع الوزاري الذي تتبع له المؤسسة، ومن خلال نتائج دراسة الجدوائية يتم تحديد قيمة النسبة المخصصة، وعدد الأسهم التي يراد بيعها، وبعد ذلك يتم الإعلان عن خصخصة المؤسسة وفتح المجال أمام المنافسة. في أثناء التنافس تقوم الدولة

باختيار المستثمر الذي تتخلي له عن نصيبها مقابل ثمن محدد عادة يكون هو أعلى ما وصل إليه عرض الشراء، وبالنسبة لبعض المؤسسات تقوم الدولة بفتح مفاوضات مباشرة مع المستثمرين الخصوصيين من أجل أن يكتتب هؤلاء في الأسهم التي تنوي الدولة بيعها، وتتبع هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بالشركات ذات رأس المال المختلط.

وقد حدثت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق أنواع من إعادة الهيكلة والخصخصة مثل: الخصخصة التامة والجزئية، كما تمت تصفية بعض المؤسسات، وفيما يلي يتم التحدث عن كل أسلوب من هذه الأساليب على النحو التالي:

ب- أساليب الخصخصة المتبعة في موريتانيا:

١ - الخصخصة التامة:

وهي عبارة عن تخلي الدولة عن كل الأسهم التي كانت تملك في المؤسسة، وذلك عن طريق بيعها للقطاع الخاص، والجدول (١) يوضح أمثلة على هذا النوع من الخصخصة، ويبين التواريخ التي تمت فيها، والقطاعات التي تعمل فيها هذه المؤسسات، وكذلك النسب التي كانت للدولة.

الجدول رقم (١)

أمثلة على الخصخصة التامة في موريتانيا (١٩٩١ - ١٩٩٦)

اسم المؤسسة	التاريخ	القطاع	الحصة التي كانت للدولة	الحصة التي أصبحت للدولة
البنك الوطني لموريتانيا	١٩٩١	بنك	٪٤٥	٪٠
البنك الموريتاني للتجارة الخارجية	١٩٩٣	بنك	٪١٠	٪٠
بنك البركة الإسلامي الموريتاني	١٩٩٥	بنك	٪١٠	٪٠
الشركة الموريتانية الجزائرية للصيد	١٩٩٦	صيد	٪٢٤	٪٠

Source: Ministère du Plan ,Bulletin de la cellule des entreprises publiques et parapubliques, Bulletin trimestriel des statistiques , Juin 1996, P 7.

ومن خلال تحليل البيانات السابقة يتضح أن الدولة قد تخلت عن ملكيتها في تلك المؤسسات بشكل تام، ولم تقتصر تلك الملكية على القطاعات البنكية أو المصرفية (قطاع الخدمات) وإنما تعدتها إلى القطاعات الإنتاجية أيضًا (الصيد).

٢ - الخصخصة الجزئية:

وهي عبارة عن تخلي الدولة عن جزء فقط من حصتها في رأس مال المؤسسة أو الشركة والإبقاء على الجزء الآخر.

وفي هذا الإطار تمت خصخصة المؤسسة الوحيدة للتأمين (النصر) في عام ١٩٩٤[٢١]، والجدول رقم (٢) يوضح أمثلة على الخصخصة الجزئية في موريتانيا.

الجدول رقم (٢)

أمثلة على الخصخصة الجزئية في موريتانيا (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

اسم المؤسسة	التاريخ	القطاع	الحصة التي كانت للدولة	الحصة التي أصبحت للدولة
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	١٩٩٣	الصيد	٪١٠٠	٪٣٥
الشركة الموريتانية للتأمين	١٩٩٤	التأمين	٪١٠٠	٪٣٤
الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية	١٩٩٣	البترول	٪١٠٠	٪٣٤

Source: Ministère du Plan ,Bulletin de la cellule des entreprises publiques et parapubliques, Bulletin trimestriel des statistiques , Juin 1996, P 5.

ويلاحظ مما سبق أن حصة الدولة في ملكية المؤسسات التي تتبع لقطاعات مختلفة قد انخفضت جميعها إلى أقل من ٥٠٪، وهذا يعني أنها أصبحت غير قادرة على التحكم في نشاط هذه المؤسسات.

٣ ـ التصفية:

وهي عبارة عن إنهاء نشاط المؤسسة أو الشركة وفي بعض الأحيان تعويضها بشركة جديدة والجدول رقم (٣) يوضح المؤسسات التي تمت تصفيتها.

الجدول رقم (٣)

أمثلة على تصفية بعض المؤسسات في موريتانيا (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

المؤسسة	القطاع	التاريخ
شركة التأمين وإعادة التأمين	التأمين	١٩٩٣
الشركة الموريتانية للتجارة الخارجية	التجارة	١٩٩٤
الشركة الموريتانية للشحن والتفريغ والترانزيت	الخدمات	١٩٩٥
الشركة الموريتانية للتنمية الريفية	التنمية الريفية	١٩٩٤
الشركة الموريتانية لصناعة السكر	صناعة السكر	١٩٩٠
الشركة الوطنية للصيد	الصيد	١٩٩٠
اتحاد بنوك التنمية	البنوك	١٩٨٩

Source: Ministère du Plan ,Bulletin de la cellule des entreprises publiques et parapubliques, Bulletin trimestriel des statistiques , Juin 1996, P 9.

يلاحظ من البيانات السابقة (الجدول رقم٣) تصفية عدد من المؤسسات التي تمارس نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة.

ونستخلص مما سبق بصفة عامة أن الدولة الموريتانية قد قامت بخصخصة معظم المؤسسات ذات الطابع التجاري، وتصفية المؤسسات المنهارة اقتصاديًا وماليًا .

وقد قامت الدولة تدريجيا بتحرير القطاع الزراعي، وذلك من خلال التوقف عن دعم سعر شراء الأرز المحلي، وتحرير شراء الحبوب وبيعها، وخصخصة وحدات تحويل الأرز وإلغاء احتكار استيراده، والتوقف عن دعم المدخلات الزراعية وعن التوزيع المجاني للحبوب إلا في حالات استثنائية،

ودفع آلية لحماية الأسعار للمحافظة على إنتاج الأرز من التدهور مع توفير ظروف المنافسة بين الإنتاج المحلي والمستورد[٢٢].

وفي عام ١٩٨٥ تمت إعادة هيكلة الشركة الوطنية للتنمية الريفية بحيث تخلت عن مهام التسويق، وأيضًا عن تقديم الائتمان الزراعي وتحويله إلى بنوك التنمية، ثم في مرحلة تالية إلى الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية والقرض والادخار لموريتانيا، كما تخلت الشركة أيضًا عن تموين المزارعين بالمدخلات والتجهيزات الزراعية، وصيانة وتسيير المعدات الزراعية (الجرارت والمضخات الآلية)، وفي عام ١٩٩٥ تم إدخال بعض الإصلاحات على الهياكل المركزية للشركة وطرق تسييرها ونظمها المالية والمحاسبية.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
تحت إشراف جامعات الدول العربية

القسم الثالث

الآثار المترتبة على سياسات الخصخصة في موريتانيا

أ - سوق العمالة في موريتانيا:

إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية الهامة التي شهدتها موريتانيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والناجمة بشكل خاص عن ظاهرة الجفاف والتصحر، أدت إلى تدني مستوى الاقتصاد الريفي والرعوي، وأدت إلى ظاهرة هجرة كثيفة نحو المدن، نتج عن هذا النزوح الضخم وعن برامج الانكماش المنفذة في إطار سياسات الخصخصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ضغوط كبيرة، ولم تتمكن سوق العمالة من استيعابها؛ بسبب ضيقها وضعف نشاطها، وأدى ذلك إلى تدهور المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الأكثر فقرًا.

وتشير مختلف التقديرات إلى انعدام التوازن في سوق العمالة والناتج عن النمو الديمغرافي وتوزيعه وفق العمر والجنس، وتبلغ القوى العاملة في موريتانيا ٦٨٧ ألف نسمة من بينهم ٢٨٪ من النساء، وتقدر نسبة البطالة بـ٢٦٪ من القوى العاملة من بينهم (٢٢٪ للرجال و٣٦٪ للنساء) وذلك في سنة ١٩٨٨[٢٣].

والمقصود بالبطالة هنا حسب ما أوصى به مكتب العمل الدولي بتعريف العاطل: بأنه "كل مَن هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[٢٤].

وفي تقدير آخر أجرته منظمة العمل العربية في سنة ١٩٩٨ فإن المستوى العام للبطالة في موريتانيا يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (٤)

المستوى العام للبطالة في موريتانيا ١٩٩٨

البيان	ذكور	إناث	المجموع
عاطل يبحث عن العمل	٦٩٤١٤	٥٢٠٥٦	١٢٢٤٧٠
متعطل جديد	٢٣٠١٣	٥٦٧٢	٢٨٦٨٥
المجموع	٩٢٤٢٧	٥٨٧٢٨	١٥١١٥٥

المصدر: منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي، الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد الرابع ١٩٩٨، ص٢٥٢.

ويعزى تفاقم مشكلة البطالة في موريتانيا إلى مجموعة من الأسباب منها[٢٥]:

في جانب العرض:

- المعدلات العالية لنمو السكان، وبالتالي الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل.
- الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.
- ضعف مستوى التعليم وعدم مواءمته مع احتياجات السوق.

وفي جانب الطلب فإن من أسباب تفاقم هذه المشكلة:

- معدلات النمو غير الكافية التي سجلها الاقتصاد الموريتاني التي لم تتمكن من خلق فرص العمل بما لا يتلاءم مع جانب العرض.
- عدم إحراز تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن من الأمور التي ساهمت في زيادة البطالة هي إجراءات إصلاح مؤسسات القطاع العام، ونقل ملكية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص، وترتب على هذه الإجراءات الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في هذه المؤسسات، كذلك فإن تقليص التحويلات والدعم الحكومي إلى هذه المؤسسات، وخفض الحماية التي كانت تتمتع بها نتيجة تحرير التجارة الخارجية أدى في الكثير من الحالات إلى إغلاق بعض منها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبالتالي فقدان بعض العاملين فيها لوظائفهم.

ب- الآثار التي أحدثتها سياسات الخصخصة على البطالة في موريتانيا:

١ - السياسات والإجراءات التي اتخذت من أجل خفض العجز بالموازنة العامة:

كانت هذه الإجراءات ذات أثر سلبي على الطلب على العمالة:

- تخلت الدولة (باستثناء وزارات الصحة والتعليم والدفاع وإدارة الأمن والحرس) عن الالتزام باكتتاب الخريجين، وتم تجميد التوظيف الحكومي حتى يمكن التحكم في بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة.

- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة وإلغاء الدعم، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة، وترك الأسعار لتتحدد في ضوء آليات السوق أدت إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، مما أثر على الطلب المحلي، وأدى إلى حدوث كساد في الأسواق وتراكم في المخزون السلعي لدي القطاعين العام والخاص، وهذا ما ترتب عليه تسريح أعداد كبيرة من العمالة الموظفة (الجدول رقم ٦).

- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والتشغيل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة (بعد خفض قيمة الأوقية الموريتانية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة، وكانت نتيجة ذلك حدوث خفض ملموس في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات، ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج، وقد أثر ذلك سلبا في الطلب على العمالة.

- أدى تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى تراجع الاستثمار الحكومي، مما أدى إلى عدم خلق طاقات إنتاجية تستوعب الأيدي العاملة العاطلة.

٢ - وفيما يتعلق بإجراءات خفض العجز في ميزان المدفوعات:

وهي الإجراءات التي صيغت تحت تحرير التجارة الخارجية فإن تأثيرها على مشكلة البطالة قد تجلي في الأمور التالية[٢٦]:

- أدى خفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى ارتفاع كلفة المواد الوسيطة المستوردة في كافة القطاعات، وفي ضوء تراجع مستوى الدخول الحقيقية للسكان - بسبب الغلاء والبطالة وعدم نمو الأجور والمرتبات بمعدل مساوٍ لمعدل التضخم - فقد زاد ذلك من حالة الكساد الاقتصادي للسوق المحلي من ناحية وإلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات التي تعتمد في إنتاجها على واردات وسيطة من الخارج من ناحية أخرى، وكل ذلك له علاقة بخفض الطلب على العمالة.

- أدى تآكل نظام الأفضليات التجارية إلى خسارة للأسواق التقليدية للصادرات الموريتانية التي كانت تتضمن تخطيطا للإنتاج لفترات زمنية محددة، ومن ثم عمالة مضمونة أثناء تلك الفترات.

وتتمتع موريتانيا في السوق الأوربية بأعلى التفضيلات الجمركية مقارنة بسائر البلدان العربية، إذ تخضع صادراتها لتعرفة يبلغ معدلها ٠,٢٪ في المتوسط مقابل تعرفة تخضع لها البلدان المنافسة تبلغ ٤,١٪ في المتوسط[٢٧].

وبالنسبة لموريتانيا يحتل السمك والمنتجات السمكية أهمية تصديرية ونجد أن مدى التخفيض في التعريفة متباين في هذه القطاعات، فالمعادن تتمتع بأعلى نسبة من التخفيض، بينما تتمتع المنسوجات والملابس والسمك والمنتجات السمكية بأدنى نسبة.

فقد طبقت أكبر نسبة من التخفيضات الجمركية على المعادن التي تمثل فئة المنتجات ذات الأهمية التصديرية لموريتانيا، ويتضح ذلك في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

تخفيضات التعريفة الجمركية في البلدان المتقدمة بالنسب للمنتجات ذات الأهمية التصديرية العالية لموريتانيا

مجموعات المنتجات	متوسط التعريفة الجمركية		
	قبل الجولة	بعد الجولة	نسبة التخفيض ٪
المعادن	٢،٧	٠،٩	٦٧٪
الأسماك ومنتجات الأسماك	٦،٦	٤،٨	٢٧٪

المصدر: سعيد النجار، اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصادات العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت ١٧ - ١٨ يناير ١٩٩٥، ص ١٣٧.

تكون المنتجات ذات أهمية تصديرية (عالية) حسب تعريف منظمة التجارة العالمية:

- إذا كانت تشكل ٢٠٪ أو أكثر من حصيلة النقد الأجنبي من صادرات المنتجات الصناعية، فيما عدا النفط أو المنتجات الزراعية على التوالي.

- إذا كانت تشكل ٥٪ أو أكثر من حصيلة النقد الأجنبي من صادرات المنتجات الصناعية فيما عدا النفط.

٣ - وفيما يتعلق بتأثير السياسة النقدية على البطالة، فهناك قضيتان أساسيتان:

- إن السقوف التي فرضت على النظام المصرفي بهدف الحد من الائتمان وامتصاص السيولة قد أدت إلى خفض واضح في حجم الائتمان، ولهذا كان من جراء هذه السياسة زيادة حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة، وخفض مستوى الإنتاج المحلي في كثير من المشروعات، ومن ثم أثر ذلك سلبًا في الطلب على العمالة المحلية.

- زيادة أسعار الفائدة أدت إلى زيادة كلفة رأس المال، ومن ثم إحجام المستثمرين وأصحاب المدخرات عن توظيف أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة.

ج- الآثار على مستوى التشغيل:

وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للخصخصة، فلقد كان لبرامج إصلاح القطاع العام انعكاسات من أهمها[٢٨]:

- **على القوة الشرائية:** لقد استحدث البرنامج مبدأ السعر الحقيقي مما أدى إلى زيادة أسعار بعض الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات العمومية، وانعكس ذلك بشكل واضح على ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية الضرورية (الماء، الكهرباء، الأرز، الشاي، والسكر)، وفي الآتي ذكر أهم الآثار والنتائج التي خلفتها الخصخصة:

١ - **على مستوى التشغيل:** أدت الخصخصة إلى تزايد معدلات البطالة وذلك عن طريق تسريح العمال، سواء كان ذلك التسريح يتم بصورة إجبارية عن طريق تخفيض عمر التقاعد مثلاً أم بصورة اختيارية وفق تشجيعات تقدم للعمال (المغادرة الاختيارية بشروط تفضيلية)، فالخواص الذين تملكوا هذه المؤسسات قاموا بإحلال الآلات وبعض التجهيزات الإنتاجية المتقدمة والمتطورة محل اليد العاملة، ولم يقبلوا بالبطالة المقنعة داخل مؤسساتهم، والجدول التالي يوضح عدد العمال المسرحين.

الجدول رقم (٦)

أعداد العمال الذين تم تسريحهم من مؤسسات تمت خصخصتها في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)

المؤسسة التي تم التسريح منها	عدد العمال المسرحين	تاريخ التسريح
الشركة الموريتانية لصناعة السكر	٤٥٢	١٩٩٠
الشركة الوطنية للنقل العمومي	٧٣	١٩٩٠
الشركة الموريتانية للشحن والتفريغ والترانزيت	٥٢ ٢٠ ١٨	١٩٩١ ١٩٩٣ ١٩٩٥
الشركة الموريتانية لصناعة الجبس	٣٠ ٣٠	١٩٩٣ ١٩٩٤

المؤسسة التي تم التسريح منها	عدد العمال المسرحين	تاريخ التسريح
الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين	٩١	١٩٩٢
الشركة الوطنية للإيراد والتصدير	١٣١ ٧٤	١٩٩٠ ١٩٩٣
الشركة الموريتانية الجزائرية للصيد	١٩٧ ٦١	١٩٩٢ ١٩٩٤
ميناء أنواكشوط المستقل (ميناء الصداقة)	٢٥٥	١٩٩٠
الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية	٣٥	١٩٩٠
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	٤٠	١٩٩٠
الوكالة الموريتانية للأنباء	٦٣	١٩٩٤
التلفزة الموريتانية	٨٠	١٩٩٤
الشركة الموريتانية السوفيتية للصيد	١٢٨ ٧٠	١٩٩٤ ١٩٩٥

Source: Ministère du Plan ,Bulletin de la cellule des entreprises publiques et parapubliques, Bulletin trimestriel des statistiques , Mars 1996, p: 11.

لقد تم تسريح ١٩٠٠ عامل من مؤسسات مختلفة عددها ١٣ مؤسسة وذلك في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، ويلاحظ أن هذا الرقم كبير نسبيًا في هذه الفترة، وعلى هذا العدد من المؤسسات، وزاد ذلك من الكم الهائل للعاطلين عن العمل، وأدى إلى تدهور معيشة العمال بالإضافة إلى من يعولون.

ولكن حرصت الدولة على تخفيف آثار الفصل على العمال، وقامت بدفع مبالغ مالية كتعويض عن فصلهم، بالإضافة إلى أجور ٦ أشهر قصد تسهيل إعادة دمجهم من جديد.

وقد شجعت الدولة القطاع الخاص على التوجه نحو الاستثمار في القطاعات ذات البعد الاجتماعي (التعليم، الصحة) قصد استيعاب الخريجين وتخفيف آثار البطالة على شريحة الشباب، كما بدأت الدولة برنامجا يهدف إلى محاربة الفقر، وتخفيف آثار الخصخصة على الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل في المجتمع.

٢ ـ **نتائج الخصخصة:** وبالنسبة لنتائج الخصخصة في موريتانيا فقد تم التوصل إلى نتائج يمكن التعرض لأهمها على النحو التالي:

ـ حصر عدد المؤسسات العمومية وتخفيف حجم القطاع العام.

ـ توجيه المصادر العمومية نحو التنمية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العمومية.

ـ وقف الإنفاق على المؤسسات التي تتميز بانخفاض الإنتاجية، ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

ـ شركة المواد الصيدلية.

ـ شركة صناعة السكر.

ـ شركة النقل العمومي.

ـ الشركة الموريتانية التونسية للصيد البحري.

ـ الشركة الموريتانية العراقية للصيد البحري.

ـ الشركة الموريتانية الليبية للتنمية الزراعية.

ـ شركة تسويق المواشي.

ـ اتحاد بنوك التنمية.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المؤسسات العمومية التي تمت خصخصتها، من أهمها الشركات التالية:

ـ شركة توزيع المحروقات.

ـ مؤسسة الصيد التقليدي.

ـ شركة التأمين وإعادة التأمين.

ـ ثلاثة بنوك تجارية (البنك الموريتاني للتجارة الدولية، بنك البركة الإسلامي الموريتاني، البنك الوطني لموريتانيا).

وبالنسبة للشركات العامة فقد أدخل تعديل على نظام تسييرها، وقامت الحكومة بإنجاز برامج تستهدف النهوض بها ودعمها من خلال استثمارات هامة من أجل الرفع من مستوى تكوين اليد العاملة فيها، وذلك قصد تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، وقد شمل الإصلاح المؤسسات التالية:

- شركة المياه والكهرباء.
- مكتب البريد والمواصلات.
- الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير.
- الشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
تحت إشراف جامعات الدول العربية

الخـاتمة

إن الدروس المستفادة من التجربة الموريتانية في الخصخصة هي أن الدولة قامت بتطبيق السياسات تدريجيا، من أجل النهوض بالمؤسسات التي كانت في وضعية صعبة وعانت من خسائر مالية، حيث قامت الدولة بتمويل الجزء الأكبر منها عن طريق الضرائب ومتأخرات خدمة الديون.

وقامت الدولة بوضع برنامج لإصلاح القطاع العمومي تضمن منع تأسيس أي منشآت عامة ما لم تكن لذلك مبررات اقتصادية، كما تمت إعادة هيكلة المؤسسات القائمة من طرف خلية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وشبه العمومية التي أنشئت خصيصا لذلك، وهي تابعة لوزارة الشئون الاقتصادية التنمية (التخطيط سابقا).

ومن أهم الإجراءات المتعلقة بإصلاح القطاع العام هو قيام هذه الخلية بحصر الديون المستحقة للمؤسسات العمومية على الدولة، وبعد ذلك يتم طرحها في مناقصة، ومن ثم بيعها.

وقامت الدولة بخصخصة بعض المؤسسات، والاحتفاظ بأسهم في أخرى، كما تمت تصفية البعض الآخر.

وقد تسببت الخصخصة في ارتفاع بعض أسعار المواد التي كانت تقدمها وحدات تابعة للقطاع العام (الماء، الكهرباء، الأرز، الشاي...)، نتيجة استحداث السعر الحقيقي ورفع الدعم.

ونتيجة ذلك تم تسريح بعض العمال الذين تم الاستغناء عنهم، لكن الدولة حرصت على تخفيف تلك الآثار عن طريق تقديم تعويضات لهم بالإضافة إلى أجور ٦ أشهر، كما قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص من أجل الاستثمار في القطاعات ذات البعد الاجتماعي.

الهوامش

(١) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٨، ص ٢٠٦.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيورك١٩٩٩، ص ٥.

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق، ص٦.

(٤) محمود صبح، الخصخصة المشكلات والحلول، البيان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٥٥.

(٥) كريمة كريم، الاقتصاد المصري التحديات والسياسيات من المنظورين الإسلامي والوضعي، بحوث مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر في الفترة (٢-٣ يونيو ١٩٩٥)، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧، ص٩٦.

(٦) سوزان ك. جونز، الطريق لنقل الملكية العامة للقطاع الخاص، التمويل والتنمية، المجلد ٢٨، العدد١، مارس١٩٩١، ص٤٠.

(٧) كريمة كريم، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٨) غير شوارتز وباولو سيلفا لوبيز، الخصخصة التوقعات والمفاضلات والنتائج، التمويل والتنمية، المجلد ٣٠، العدد ٢، يونيو ١٩٩٣، ص ١٤.

(٩) سوزان أحمد أبوري، الخصخصة والبعد الاجتماعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٢، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٤٤.

(١٠) نواف الرومي وآخرون، ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخصخصة في الأقطار العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر تحت عنوان: الاصطلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩، ص١٧٦.

(١١) كريمة كريم، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(١٢) إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٩.

(١٣) سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (٥-٧) ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣٤.

(١٤) ميكانيل بلاك ويل وسيمون نوسيرا، أثر تحويل الدين إلى أسهم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٤، العدد ٣، يونيو ١٩٨٨، ص ١٥.

(١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص ٧.

(١٦) هيلين. ب. نانكاني، دروس التحول إلى القطاع الخاص في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٧، العدد ١، مارس ١٩٩٠، ص ٤٤.

(١٧) سعيد النجار، مرجع سابق، ص١٣٣.

(١٨) محمد الأمين ولد سيد باب، الاصطلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة في موريتانيا، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٥٧ ـ ٤٥٨، يناير / إبريل ٢٠٠٠، ص ٣٢٧.

(١٩) محمد الأمين ولد سيد باب، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٢٠) الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، بحث ماجستير غير منشور، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص٦٠.

(٢١) نواف الرومي وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٢٢) الغوث ولد الطالب جد ولد العربي، مرجع سابق، ص٦١.

(23) Ministre du plan ,déclaration de politique de population,juin 1995, p18 .

(٢٤) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٢٦)، الكويت ١٩٩٧، ص١٧.

(٢٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢٦) محمد ولد أعمر، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢٧) سعيد النجار، اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصادات العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢٨) محمد الأمين ولد سيد باب، مرجع سابق، ص ٣٣٨.